Humanities and Educational Sciences Journal



مجلــــة العلــــوم التربــــوية والدراســـات الإنســـانيــة

ISSN: 2617-5908 (print)

ISSN: 2709-0302 (online)

مآخذ الدامغاني على أهل السُّنَّة في مسألة القرآن عرض وتفنيد(*)

د/ ليلى محمد الثبيتي

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية

جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز- كلّيّة التّربية بالخرج

l.althobiti@psau.edu.sa

*) تاريخ تسليم البحث 5/11/2023 تاريخ قبوله للنشر 8/12/2023

*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

مآخذ الدامغاني على أهل السُّنَّة في مسألة القرآن
عرض وتفنيد

د/ ليلى محمد الثبيتي
الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية
جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز- كلّيّة التّربية بالخرج

الملخّص

هذا البحث يتناول أحدَ علماء الكلام من المعتزلة، وهو شمسُ الدين عبدُ الصمد الدامغانيُّ، من علماء القرن الثامن الهجري، له مؤلَّفٌ بعنوان: (الجوهرة الخالصة عن الشوائب في العقائد المنقومة على جميع المذاهب)، انتقد فيه جلَّ الفِرَقِ الإسلاميّة، ومنها فِرقةُ أهل السُّنَّة والجماعة، ومِمَّا نقدَه عليهم مذهبُهم في كلام الله، وفي نقدِه لمذهبهم لم يُفرِّق بينَه وبين مذهب الأشاعرة؛ لذا كان هذا البحثُ في بيان مذاهب الفِرق الكلاميَّةِ في كلام الله، ومذهب أهل السُّنَّة والجماعة، والدِّفاع عن أهل السُّنَّة فيما نسبه إليهم؛ والمآخذ التي أخذت على الدامغاني في هذه المسألة، مدعما ذلك بأقوال أهل السنة مِن مصادرها بأدلتها.

ويتكوَّن البحثُ من:

- مقدِّمةٍ ذكرتُ فيها: أهمّيّة الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وتساؤلات البحث، ومنهج البحث. واشتمل البحث على مبحثين في كل مبحث عدد من المطالب.
- والخاتمةِ: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.
- ثمَّ المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الدامغاني، الفرق الكلامية، أهل السنة.



"Al-Damghani's criticisms of Ahl al-Sunnah regarding their stance on the Qur'an" Presentation and refutation

LAILA MOHAMED AL THOBITE
Assistant Professor, Department of Islamic Studies
Prince Sattam bin Abdulaziz University
College of Education in Al-Kharj

Abstract

This research deals with one of the Mu'tazila theologians, Shams al-Din Abd al-Samad al-Damghani, one of the scholars of the eighth century AH. Who wrote a book entitled: (al-Jawharah al-khāliṣah ʻan al-shawā'ib fī al-ʻaqā'id al-manqūmah ʻalá jamīʻ al-madhāhib). In it, he criticized the majority of the Islamic sects, including the Sunni sect, and among the things he found objectionable about them was their doctrine of the word of Allah; yet, in his criticism of their doctrine, he did not differentiate between it nor distinguish it from the Ash'ari doctrine. Therefore, the purpose of this research is to explain the doctrines of the theological groups regarding the word of Allah, the doctrine of the Sunnis and the community, and defending the Sunnis in what was falsely attributed to them. And the charges leveled against Al-Damghani in this matter, supported by the Sunni sayings from their sources, which provided additional evidence.

The research comprises the following:

- An introduction outlining the importance of the subject, the reasons for choosing it, previous studies, research questions, and the research methodology. The research included two sections, each section had a number of requirements.
- The conclusion: It contains the most prominent findings and recommendations.
- Then the indexes.

Keywords: Al-Damghani, theological groups, Sunnis.

المُقَدِّمَة:

الحمدُ لله وحدَه، والصلاةُ والسلامُ على أشرف خلْقِ الله سيّدنا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

وبعد؛ فإنَّ أعظمَ ما امتنَّ اللهُ به على عباده هو إنزالُه الكتابَ العزيز، والذي بينه الرسول صلى الله عليه وسلم في سنته، ولا نجاةَ ولا فلاحَ إلَّا بالتَّمَسُّكِ بهما والاهتداءِ بهديهما.

وإنَّ مِن أعظم أسباب الفتنِ والمِحَنِ والتَّفَرُّقِ والتَّشرذُمِ؛ البعدَ عن هذين الوحيَيْن، والعدولَ عنهما، لذلك حَدَثَتِ البدعُ في الدِّين، وظهرت الفِرَقُ التي حادت عن الصراط المستقيم.

ومِن هذه الفرقِ التي ضلَّتْ عن هدي الكتاب والسُّنَّةِ فرقةُ (المعتزلة)، والتي قدمت العقل في التعامل مع النصوص الشرعيَّة، فضلَّتْ وأضلَّتْ.

ولم تكتفِ بذلك، بل طعن بعضُ علمائها في المنهج الحقّ منهجِ أهل السُّنَّة والجماعة، القائمِ على الكتاب والسُّنَّة، ووصموه بالحشْوِ والتشبيه والتجسيم؛ لتنفير الناس منه.

وفي هذا البحث سيكون حديثُنا -إن شاء الله- عن شمس الدين عبدالصمد العلوي الدامغاني أحدِ علماء المعتزلة في كتابه المسمَّى (الجوهرة الخالصة عن الشوائب في العقائد المنقومة على جميع المذاهب). والذي حاد عن المنهج العلمي في نقل مذهب أهل السُّنَّة والجماعة فيما يتعلق بكلام الله تعالى.

واللهَ أسألُ التوفيقَ والإعانةَ والسداد.

التمهيد:

التعريف بالمؤلِّف، والكتاب، والفِرق التي تناولها المؤلِّف

أوَّلًا: التعريف بالمؤلِّف، والكتاب:

هو شمسُ الدين عبدُ الصمد بنُ عبد الله العلويُّ، الدامغانيُّ، نسبةً إلى دامغان، وهو بلدٌ كبيرٌ بين الريِّ ونيسابور، متكلِّمٌ معتزليٌّ، من أعلام القرن السابع الهجري، ولم تحدِّدْ المصادرُ تاريخَ وفاته، لكنَّها أشارت إلى أنَّه تُوفِّي بعد سنة (٩٦٧هـ). وهذا وهمٌ فإنَّ التاريخ المذكورَ هو تأريخُ نسخِ إحدى نسخ الكتاب كما ذكر المحقِّق (الدامغاني، ٢٠٠٨م، ٧)، وبقيّةُ النسخ تاريخُها في (٨٦٣هـ) و (٧٦٦هـ)، والذي يترجَّحُ أنَّ الدامغانيَّ عاش في القرن الثامن الهجري (الدامغاني، ٢٠٠٨، ١٠).

له كتاب: (الجوهرة الخالصة عن الشوائب في العقائد المنقومة على جميع المذاهب) (البابانى، ١٩٥١، ٥٧٤/١، كحالة، (د.ت)، ٢٣٥/٥، الزركلي، ٢٠٠٢، ١٠/٤)، وكتابُه هذا مِن أعجب المصنَّفات، فقد انتقد فيه الدامغانيُّ جميعَ الفِرَق الإسلاميّة.

وسببُ تأليفه للكتاب سؤالٌ وُجِّهَ له مِن أحد الإخوة عن اختلاف الأُمَّة في العقائد، وأنَّ كلَّ فرقةٍ منها تدَّعي أنَّها على الحقّ، وأنَّ معها الحُجَّة، وما عداها على الباطل، وأَمَرَه باتِّباع الكتاب والسُّنَّة وبما عليه السلف الصالح، وأَمَرَه بطرح التعصُّب، وأنْ يتحرَّى الحقَّ وأن يجتهد في ذلك، فإنْ عَجَزَ عن الاجتهاد فعليه بالتقليد.

وقسَّم في كتابه الفِرَق إلى قسمين: سنَّةٍ وشيعةٍ، وأدخل في السُّنَّة: (الخوارج، والصوفيّة، والأشاعرة، وأهل السُّنَّة والجماعة)، الذين سمَّاهم بـ (الحشوية)، والجهميّة. وفي الشيعة أدخل: (المعتزلة، والزيديّة والإماميّة). ثمَّ نقد هذه المذاهب جميعًا ما عدا المعتزلةَ، ورشَّح للسائل مذهبين، هما: (الصوفيّة، والزيديّة)، وقال إنَّهما من خيار الفرق، مع انتقاده لهما في بعض العقائد، يقول الدامغاني: "فاعلَمْ –هداك الله وإيَّانا سبلَ الخيرات– أنَّ جميع ما نُقِم على جميع المذاهب ممَّا تقدَّم فإنِّي لا أعتقده، وقد سكن قلبي بذلك، فإنَّ سَكَنَ قلبُك بمثله فاعتقدْه، ولا أعتقدُ تكفيرَ أحدٍ من الأُمَّة، إلَّا مَن ظهر أنَّه مِنَ الأُمَّة، وليس منها كالباطنيّة، وإنَّما اعتقد ضلالَ مَنِ اعتقد شيئًا مِمَّا نُقِم عليه، ويختلف الضلالُ بحسب اختلاف الذنب وعظمه وخفَّته... فمَن رَجَحَ عندك لفضيلته وزهده فاعتمده في التقليد، فإنْ كان من السُّنِّيَّة فخيارُهم الصوفيُّةُ، فمَن وجدته سالـمًا مِمَّا نُقِم عليه أو أكثره فقلِّده... وإنْ أردتْ تقليد أحدٍ من الشيعة فمن وجدتَه سالـمًا ممَّا نُقِم عليهم قلِّدْه، والظاهر مِن حالهم أنَّ المتزهدة من الزيديّة في الشيعة كالصوفيّة في السُّنِّيَّة، يشتغلون بأنفسهم عن غيرهم..." (الدامغاني، ٢٠٠٨، ١٦٣).

وقد كان الدامغانيُّ على مذهب الشيعة الإماميّة، ثمَّ ابتعد عنه وانتقدهم في جلِّ مذهبهم، يقول: "نشأتُ على مذهب الإماميّة بالعراق، ولمَّا ضربتُ في العلوم بِعَوْن الحيِّ القيوم، وارتحلتُ لها في أكثر الأقطار، وخبرتُ جميع مذاهب الإسلام وطرائقهم؛ تباعدتُ عن جميع ما هم عليه ممَّا نُقِم عليهم" (الدامغاني، ٢٠٠٨، ١٦٦).

وقال عن خبرةٍ بمذهب الإماميّة: "ولا تَجِدُ تقيًّا ذا معرفةٍ يميلُ إلى مذهبهم، ولا يقبل شيئًا مِن زخارفهم" (الدامغاني، ٢٠٠٨، ١١٣).

وفي ردُودِه على أهل السُّنَّة والجماعةِ خلط بين مذهبهم في الاعتقاد، وبين مذهب الأشاعرة، خاصّةً فيما يتعلّق بكلام الله ومنه القرآن.

وسيتَّضح لنا في ثنايا البحث أنَّ بعض هذه الردود مطلقةٌ قد تلزم أحد المذهبين دون الآخر.

ثانيًا: التعريف بالفِرق التي تناولها المؤلّف فيما يتعلق بكلام الله تعالى.

الفِرق التي ذكرها المصنِّف هي:

١-أهلُ السُّنَّة: وهذا المصطلح له إطلاقان؛ عامٌّ وخاصٌّ:

العامُّ: يدخل فيه جميعُ الفرق الإسلاميّة إلَّا فرقةَ الرافضة، فيُقال: المسلمون ينقسمون إلى سنَّةٍ ورافضةٍ.

وأمَّا الإطلاقُ الخاصُّ لأهل السُّنَّة فيدخل فيه مَن كان على المعتقد الصحيح ومجانبًا للبدعة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيميّة: "فلفظُ السُّنَّة يُراد به مَن أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميعُ الطوائف إلَّا الرافضةَ، وقد يُراد به أهلُ الحديث والسُّنةِ المحضة، فلا يَدخل فيه إلَّا من أثبت الصفات لله، ويقول: إنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ، وأنَّ الله يُرى في الآخرة، ويُثبت القدر، وغيرُ ذلك مِنَ الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة" (ابن تيمية، (د. ت)، ٢/٢٢١).

وأهلُ السُّنَّة والجماعة: هم صحابةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتابعون، ومَن تبعهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدِّين.

يقول ابن حزم: "وأهلُ السُّنَّة الذين نذكرهم أهلُ الحقِّ، ومَن عداهم فأهلُ البدعة، فإنَّهم: الصحابة رضي الله عنهم، وكلُّ مَن سلك نهجَهم مِن خيار التابعين رحمة الله عليهم، ثمَّ أصحابُ الحديث، ومَن تبعهم من الفقهاء جيلًا فجيلًا إلى يومنا هذا، ومَن اقتدى بهم من العوامّ في شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم" (ابن حزم، (د.ت)، ٢/٩٠).

٢-المعتزلة: فرقةٌ إسلاميَّةٌ كلاميَّةٌ، ظهرتْ في القرن الثاني الهجري، سُمِّيتْ بذلك بسبب اعتزال إمامها واصل بن عطاء مجلسَ الحسن البصريّ؛ لاختلافه معه في مسألة مرتكب الكبيرة.

تعتمد المعتزلة على العقل منهجًا في تقريرها للعقائد، وتقدِّمُه على النقل، ولهم أصولٌ خمسةٌ اشتهروا بها وعليها مدار مذهبهم، ولها معانٍ عندهم تخالف المعاني المعروفة، وهي: العدل، والوعد والوعيد، والتوحيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وللمعتزلة فِرَقٌ وطوائفُ، ويُلقَّبون بـ: القدريّة، والعدليّة (ابن تيمية، (د. ت)، ٢/٥٢٠).

٣-الكلابيّة: فرقةٌ إسلاميَّةٌ كلاميّةٌ، ظهرت في نهاية القرن الثاني الهجري، تنتسب لعبد الله بن سعيد بن كلاب، كان له فضلٌ وعلْمٌ ودينٌ، يميل لمذهب أهل السُّنَّة، لكن فيه نوعٌ من البدعة، وهو الذي ابتدع القولَ بالكلام النفسي، له مصنَّفاتٌ كثيرةٌ في الردِّ على الجهميَّة والمعتزلة (ابن تيمية، (د. ت)، ٢/٥٢٠).

٤-الأشاعرة: فرقةٌ إسلاميَّةٌ كلاميّةٌ، ظهرت في القرن الرابع الهجري، تنتسب لأبي الحسن الأشعري في مذهبه الثاني بعد أن كان معتزليًّا وقبل رجوعه لمذهب أهل السنة والجماعة. من مذهب الأشاعرة: إثباتُ سبع صفاتٍ فقط، وهي: القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والكلام، والسمع، والبصر، وقولهم: إنَّ الإيمان هو التصديق (ابن تيمية، (د. ت)، ٢/٥٢٠).

٥-الحشويَّة: لقبٌ أطلقه المبتدعة من أهل الكلام على أهل السُّنَّة، مثبتةٌ الصفات لله جلَّ جلاله كما وردت في الكتاب والسُّنَّة.

والحشويُّ في اللغة: نسبةً إلى الحشو، أو الحشا، والحشويُّ من الناس الذي لا يُعتمد عليه (المعجم الوسيط، ١/١٧٧).

وقيل: إنَّ أوَّلَ مَن تلفَّظ به هو عمرو بن عبيد المعتزلِيّ، فقال: إنَّ عبد الله بن عمر بن الخطاب كان حشويًّا

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فَأَمَّا لَفْظُ (الْحَشوِيَّةِ) فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ وَلَا مُقَالَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَلَا يُدْرَى مَنْ هُمْ هَؤُلَاءِ.." (ابن تيمية، (د. ت)، ٢/٥٢٠).

ويقصد أهل البدع من إطلاق لفظ الحشوي في باب الصفات من أثبتها لله عز وجل، وهم أهل السنة والحديث أتباع السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين.

المبحث الأول:

مذهب أهل السُّنَّة والجماعة والفرق الكلامية في كلام الله تعالى

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في كلام الله:

يذهب أهل السُّنَّة والجماعة إلى أنَّ كلام الله صفةٌ من صفاته، قائمةٌ به سبحانه، لا ابتداءَ لاتِّصافه بها ولا انتهاء، وأنَّه لم يزل متكلِّمًا، ولا يزال، وأنَّ كلامه متعلِّقٌ بمشيئته واختياره، وأنَّه يتكلَّم بصوتٍ يُسمع، وأنَّ نوع الكلام قديمٌ، وإن لم يكن الصوتُ المعيَّن قديمًا، والقرآن مِن كلامه حقيقةً حروفُه ومعانيه، ليس كلامُه الحروفَ دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف، بل حروفُه ومعانيه عينُ كلام الله، نزل به من عنده الروحُ الأمينُ على محمَّدٍ خاتم المرسلين صلى الله عليه وسلم، وهو المكتوب في اللوح المحفوظ، وهو الذي في المصاحف يتلوه التالون بألسنتهم، ويقرؤه المقرئون بأصواتهم، ويسمعه السامعون بآذانهم، وينسخه النسَّاخ، ويطبعه الطابعون بآلاتهم، وهو الذي في صدور الحفَّاظ، بحروفه ومعانيه، تكلَّم اللهُ به على الحقيقة، فهو كلامه على الحقيقة لا كلام غيره، منه بدأ وإليه يعود، وهو قرآنٌ واحدٌ منزَّلٌ، غير مخلوق، كيفما تصرف: بقراءة قارئ، أو بلفظ لافظ، أو بحفظ حافظ، أو بخط كاتب، وحيث تلي، وكتب، وقرئ، فمن سمعه فزعم أنَّه مخلوقٌ فقد كفر... وأصوات العباد وحركاتهم بالقرآن، وورق المصحف، وجلده ومداد الكتابة: كلُّ ذلك مخلوقٌ مصنوعٌ، والمؤلَّفُ من الحروف المنطوقة المسموعة المسطورة المحفوظة؛ كلامُ الله بحروفه ومعانيه (ابن تيمية، (د. ت)، ٦/٢٩١-٢٩٢)، (الموصلي، (د.ت)، ٢/٤١٣)، (ابن أبي العز، ١٤٤٢، ١/٢٥٦).

والأدلَّةُ على صحّة مذهبهم كثيرةٌ من القرآن والسُّنَّة والإجماع والعقل أيضًا:

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤].

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

وقوله تعالى: ﴿۞تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

ومن السُّنَّة: قولُه صلى الله عليه وسلم: «ما منكم من أحدٍ إلَّا سيكلِّمُه ربُّه ليس بينه وبينه ترجمان» (البخاري، ١٤٢٢هـ، ٩/٣٢).

(مسلم، ١٩٥٥، ٢/٧٠٣).

وقولُه صلى الله عليه وسلم: «يقول الله: يا آدم. فيقول: لبيك وسعديك. فيُنادَى بصوتٍ: إنَّ الله يأمرك أنْ تُخرِجَ مِن ذريتك بعثًا إلى النار» (البخاري، ١٤٢٢هـ، ٩/١٤١).

وأمَّا الإجماع فقد اتَّفق أئمة الدِّين على إثبات صفة الكلام لله عزَّ وجلَّ، وحكى إجماعَهم غيرُ واحدٍ من أهل العلم.

يقول الإمام أبو بكر بن أبي عاصم: "وممَّا اتَّفق أهلُ العلم على أنْ نسبوه إلى السُّنَّة: القرآنُ كلامُ الله، تكلَّم الله به، ليس بمخلوقٍ" (ابن أبي عاصم، ١٤٠٠، ٣١٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "واتَّفق سلفُ الأمَّة وأئمتُها على أنَّ القرآن كلامُ الله منزَّلٌ غيرُ مخلوق، منه بدأ وإليه يعود" (ابن تيمية، ١٤٢٥، ٣٢).

وأمَّا العقل: فإنَّ الوصف بالكلام مِن أوصاف الكمال، وضدُّه هو الخرس من أوصاف النقص، يقول تعـــــالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾ [طه:٨٩].

فيعلم أنَّ نفي التكليم ورجع القول نقصٌ يُستدلُّ به على عدم ألوهيَّة العجل (ابن أبي العز، ١٤٤٢، ١/٢٥٤).

وعليه فيستحيل أنْ يهبَ اللهُ عز وجل عبادَه صفات الكمال، ومنها القدرة على الكلام، ويتَّصف بالنقص وعدم الكلام تعالى الله وتقدَّس عن ذلك، "فكيف يعجز عن الكلام مَن علَّم العبادَ الكلامَ وأنطق الآنام" (الدارمي، ١٩٩٥، ١٥٥).

والأصل الذي بنى عليه أهل السُّنَّة والجماعة مذهبَهم في كلام الله هو:

١- ثبوتُ كلِّ ما أثبتَه الله لنفسه: فمعتقد أهل السُّنَّة والجماعة في الصفات يقوم على أنَّ الله تعالى يُوصف بما وصفَ به نفسَه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم نفيًا وإثباتًا، من غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ، ولا تمثيلٍ.

يقول الإمام ابن عبد البرّ حاكيًا إجماعَ أهل السُّنَّة على هذا المعتقد: "أهلُ السُّنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في القرآن والسُّنَّة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلَّا أنَّهم لا يكيِّفون شيئًا من ذلك ولا يحدون فيه صفةً محصورةً" (ابن عبد البرّ، ٢٠٠٢، ٧/١٤٥).

٢- دلالة العقل والنقل على صفة الكلام:

وقد تقدَّم ذكْرُ شيءٍ من هذه الأدلَّة.

٣- بيان حقيقة الكلام في اللغة:

وأنَّه يتناول اللفظ والمعنى جميعًا، والمتكلِّم هو مَن فعل الكلامَ وقام به (ابن تيمية، ١٤٢٥، ٣٦)، (ابن تيمية، (د. ت)، ٦/٥٣٣).

المطلب الثاني: مذهب المعتزلة في كلام الله:

يعتقد المعتزلة أنَّ كلام الله مخلوقٌ خلقه الله منفصلًا عنه (ابن أبي العز، ١٤٤٢، ١/٢٥٤). ومذهبُهم مبنيٌّ على جحد صفات الربِّ وتعطيل حقائق أسمائه ونفي قيام الأفعال به، فلمَّا أصَّلوا أنَّه لا يقوم به وصفٌ ولا فعلٌ كان مِن فروع هذا الأصل أنَّه لم يتكلَّم بالقرآن ولا بغيره، وأنَّ القرآن مخلوق (الموصلي، (د.ت)، ٢/٤١٠ -٤١١).

يقول القاضي عبد الجبار عند حديثه عن مذاهب الناس في القرآن: "وأما مذهبنا، فهو أن القرآن كلام الله ووحيه، وهو مخلوق محدث". (القاضي عبد الجبار، (د.ت)، ٥٢٨).

ويقول الحاكم الجشمي: "مرادنا بكونه- تعالى - متكلما أنه فاعل الكلام لا أنه جسم يحدث فيه شيء، لكنه يخلق الكلام في محل كما خلقه في الشجر فسمعه موسى عليه السلام، فالشجر كان محلا للكلام والمتكلم هو الله لا الشجر..." (المحسن، ١٤٣٨، ١٠٤-١٠٥).

المطلب الثالث: مذهب الأشاعرة في كلام الله:

يعتقد الأشاعرة أن كلام الله تعالى "معنًى واحدٌ قائمٌ بذات الربِّ، وهو صفةٌ قديمةٌ أزليَّةٌ ليس بحرفٍ ولا صوتٍ، ولا ينقسم ولا له أبعاضٌ ولا له أجزاءٌ، وهو عينُ الأمر وعينُ النهي وعينُ الخبر وعينُ الاستخبار، الكلُّ من واحدٍ، وهو عينُ التوراة والإنجيل والقرآن والزبور، وكونه أمرًا ونهيًا، وخبرًا واستخبارًا صفاتٌ لذلك المعنى الواحد، لا أنواع له، فإنَّه لا ينقسم بنوعٍ ولا جزءٍ، وكونه قرآنًا وتوراةً وإنجيلًا، تقسيمٌ للعبارات عنه لا لذاته، بل إذا عبَّر عن ذلك المعنى بالعربيَّة كان قرآنًا، وإن عبَّر عنه بالعبرانيَّة كان توراةً، وإنْ عبَّر عنه بالسريانيَّة كان اسمه إنجيلًا... وهذا المذهب مبنيٌّ على مسألة إنكار قيام الأفعال والأمور الاختياريّة بالربِّ تعالى، ويسمُّونها مسألةَ حلول الحوادث".

يقول البغدادي: "كلام الله -تعالى-أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، ووعد، ووعيد" (البغدادي، ١٩٢٨، ١٠٥).

"وقراءة كلامه بالعربية قرآن، وقراءته بالعبرانية توراة، أو زبور، وبالسريانية إنجيل، والقراءة غير المقروء، لأن المقروء كلام الله، وليست القراءة كلامه؛ ولأن القراءات سبع، والمقروء واحد.....ونقول كلام الله في المصحف مكتوب، وفي القلب محفوظ وباللسان متلو، ولا نقول على الإطلاق إنه في المصاحف، ولا نقول على الإطلاق إن كلام الله -سبحانه- في محل؛ ولكن نقول على التقييد إنه مكتوب في المصاحف..". (البغدادي، ١٩٢٨، ١٠٨).

ويقول الجويني: "والكلام عند أهل الحق -ويقصد بهم الأشاعرة-معنى قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت، والكلام الأزلي يتعلق بجميع متعلقات الكلام على اتحاده وهو: أمر بالمأمورات، ونهي عن المنهيات، وخبر عن المخبرات، ثم يتعلق بالمتعلقات المتجددات، ولا يتجدد في نفسه" (الجويني، ١٩٥٠، ١٢٧).

المطلب الرابع: مذهب الكلابيّة:

"أنَّ القرآن معنىً قائمٌ بالنفس، لا يتعلّق بالقدرة والمشيئة، وأنَّه لازمٌ لذات الربِّ كلزوم الحياة والعلم، وأنَّه لا يُسمع على الحقيقة، والحروف والأصوات حكايةٌ له دالَّةٌ عليه وهي مخلوقةٌ، وهو أربعةُ معانٍ في نفسه: الأمرُ، والنهيُ، والخبرُ، والاستفهامُ، فهي أنواعٌ لذلك المعنى القديم الذي لا يُسمع، وذلك المعنى هو المتلوُّ المقروءُ، وهو غيرُ مخلوقٍ، والأصوات والحروف هي تلاوةُ العباد، وهي مخلوقة، وبناه على أنَّ الكلام لا بُدَّ أنْ يقوم بالمتكلِّم، والحروف والأصوات حادثةٌ، فلا يمكن أنْ تقوم بذات الربِّ تعالى، لأنَّه ليس محلًّا للحوادث، فهي مخلوقةٌ منفصلةٌ عن الربِّ، والقرآن اسمُ ذلك المعنى وهو غيرُ مخلوق" (الموصلي، (د.ت)، ٢/٤١٠ -٤١١).

جاء في مقالات الإسلاميين: "قال عبد الله بن كلاب: إن الله سبحانه لم يزل متكلما، وإن كلام الله سبحانه صفة له قائمة به، وإنه قديم بكلامه، ... وإن الكلام ليس بحروف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتغاير، وإنه معنى واحد بالله عز وجل..." (الأشعري، ٢٠٠٥، ٢/٤٢١).

وقد اقتصرت على ذكر مذهب هؤلاء الطوائف في كلام الله؛ لأنَّهم هم الذين قصدهم الدامغانيُّ بالردِّ عند حديثه عن كلام الله في رسالته.

المبحث الثاني:

مآخذ الدامغاني على أهل السنة في كلام الله ونقدها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مآخذ الدامغاني على أهل السنة في كلام الله:

الدامغانيُّ في رسالته (الجوهرة الخالصة) يَرُدُّ على طوائفَ مختلفةٍ، وهم كلُّ مَن خالف المعتزلةَ في اعتقادهم في صفة الكلام لله عزَّ وجلَّ، وأنَّه مخلوقٌ خلقه الله منفصلًا عنه، سواءٌ قصد كلامَ الله الحقيقيَّ أو الكلامَ النفسيَّ، وسواءٌ قال: الكلام قديمٌ، أو قال: القرآنُ قديمٌ.

وهذه الفِرق هم: أهل السنة، والأشاعرة، والكلابيّة، فهذه الطوائف هم الذين عناهم الدامغانيُّ بالردِّ، وسمَّاهم أهلَ السُّنَّة؛ لأنَّهم خالفوا المعتزلة في اعتقادهم في كلام الله عزَّ وجلَّ.

وقد تقدم ذكر مذاهب هذه الفرق في كلام الله تعالى.

يقول الدامغانيُّ فيما نقمه على أهل السُّنَّة: "ومنها اعتقادُهم أنَّ القرآن قديمٌ مع قِدَمِ الله تعالى، وتهالكهم في ذلك وتكفير مَن يعتقد أنَّه مخلوقٌ لله سبحانه، ولا يظهر لهم في ذلك دليلٌ بحال إلَّا قولهم: أنَّه صفةٌ للقديم، تعالى الله عن ذلك، والصفةُ لا تفارق الموصوف، وهذه حجَّةٌ داحضةٌ وعلَّةٌ عليلةٌ كما ترى الآن لوجوه عدة:

أوَّلًا: أنَّ المعلوم أنَّ الصفة لله سبحانه كونه متكلِّمًا لا كلامه.

ثانيًا: أنَّ وصفَه بكلامه كوصفه بفعله؛ لأنَّ قولَه قد تعدَّى إلينا كما تعدَّى فعله، وفعله محدث بالإجماع كرحمته وغضبه ورضاه وعفوه وإيجاده لسائر الموجودات، فهكذا يجب أن يكون قوله محدثًا له تعالى.

ثالثا: أنَّ الأُمَّةَ أجمعتْ أنَّ القرآن الكريم قد نزل على محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وأنَّه المتلوُّ بالألسنة، المكتوبُ في المصاحف، والقائلُ بأنَّه قديمٌ يلزمه ألَّا يقول بنزوله؛ لأنَّ القديمَ لا يُوصف بالنزول ولا بالزوال ولا بالانتقال من مكانٍ إلى مكانٍ.

ومَن زعم أنَّه لم يَنزل فقد ردَّ الصريحَ الذي جاء به محمَّدٌ صلى الله عليه وسلم، وما أراه بسالمٍ عن الخروج من الدين.

رابعًا: أنَّ المعلوم عند جميع الناس أنَّ الكلام غيرُ المتكلِّم، ومِن حقِّ الغيريَّة أنْ تخالف غيرَها في الصفة والحكم، فيجب أنْ يكون كلامُه محدثًا، أوجده تعالى كما أوجد سائر المخلوقات، وأنزله سبحانه على محمّدٍ صلى الله عليه وسلم نجومًا منجَّمةً على حسب المصالح، كما هو من المعلوم عند الأمة.

خامسًا: أنَّ المعلوم أنَّ جميع الموجودات لا تخلو من خالقٍ أو مخلوقٍ، فالخالقُ هو الله عز وجل، والمخلوقُ جميع الأشياء ما عداه جلَّ وعلا، لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ﴾ [الزمر: ٦٢].

سادسًا: أنَّ الله سبحانه وصفه بأنَّه مخلوقٌ، وبأنَّ له قبل، وبأنَّه محدثٌ، وبأنَّه منزلٌ، وبأنَّ هذا المخلوق المحدث المنزل هو كلامه جلَّ وعلا، فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [الزخرف:٣]، قال ابن عباس رضي الله عنهما معناه: خلقناه، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]؛ لأنّ الجعل ينقسم، وفسَّره هنا بمعنى الخلق، وقال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، والمحدث ضدّ القديم، قال تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود: ١٧]، وكلُّ ما كان له قبل فهو محدثٌ، وهو -أي القرآن- مشحونٌ بأنَّه منزلٌ، وبأنَّه كلامُ الله تعالى كما قال جلَّ وعلا: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فسمَّى هذا الذي يسمعه الناس كلام الله" (الدامغاني، ٢٠٠٨، ٤٧).

سابعًا: "أنَّ الأُمَّة اتَّفقت على أنَّ الإنسان هو المُوجِد لكلامه، وأنَّه يُوصف بذلك لا أنَّه يُوصف بأنَّه وجد معه كما وجدت سائر أعضائه، فيجب أنْ يُوصف الله تعالى بأنَّه الموجد لكلامه.

ثامنًا: أنَّ السُّنَّة النبويّة قد وصفته بأنَّه مخلوقٌ، كما روي في الصحيح: «كان الله ولا شيءَ، ثمَّ خَلَقَ الذِّكْرَ»، قيل: أنَّ أوَّلَ ما خلق الله تعالى قولَه ﴿كُن فَيَكُونُ ۝١١٧﴾ [البقرة: ١١٧]، [النحل:٤٠]، [يس:٨٢].

تاسعًا: أنَّ الدليل قد ورد، والعلماء أجمعتْ أنَّ الحائض والجنب لا يحملان المصحف، ولوكان القرآنُ قديمًا لم ينزل إلينا، وجاز لهما مسُّ المصحف كما يجوز لهما مسُّ سائر الكتب وتلاوتها.

عاشرًا: أنَّ أكثر العلماء ذهب إلى أنَّ مَن حلف بالقرآن الكريم: لا يفعل كذا وكذا، لم يحنث إذا فعله، ولم تلزمه الكفّارة. وقد نصَّ منهم على ذلك الحنفيّة، وهو قولُ الشافعيّ في القديم، ولو كان صفةً قديمةً لله تعالى حنث الحالف بالإجماع، كما يحنث لو حلف بقدرة الله وسمعه وبصره وعلمه، ونحو ذلك من صفاته اللازمة لذاته.

وقد اتّضح لك بطلان ما يزعمونه في القرآن الكريم، ويكفيك من إقامة البرهان على بطلان ما يدَّعونه عدمُ الدليل معهم، فإنَّهم لا يجدون دليلًا بالقِدَم أبدًا لا من العقل ولا من النقل. وما يرويه بعضُهم من الحديث فيه فمحالٌ موضوعٌ لم يقلْه أحدٌ من علماء النقل المعروفين.

فهذا ما ظهر لي في المسألة، وأعوذ بالله أنْ أقول ذلك تعصُّبًا مع ظهور غيره عندي، وأسأل الله سبحانه إنْ كان يعلم ذلك منِّي ألَّا يحشرني في زمرة مِن أحب" (الدامغاني، ٢٠٠٨، ٤٩).

المطلب الثاني: نقد مآخذ الدامغانيُّ على أهل السُّنَّة في كلام الله:

ردود الدامغاني مبنية على أحد ثلاثة أصول:

إمَّا أصولٌ فاسدةٌ لوازمها فاسدةٌ، فيبطل الأصلُ نفسُه.

أو أصولٌ صحيحةٌ، لكن لا يلزم منها ما أراده من اللوازم الفاسدة، فنصحِّحُ الأصلَ ولا نلتزم بذلك اللازم.

أو أصولٌ صحيحةٌ لوازمها صحيحةٌ، فلا مانع من القول بها.

وعلى ذلك فبعضُ الردود قد تلزم بعض الفِرق التي قالتْ ببعض الأصول العقليّة الفاسدة: كالكلابيَّة والأشاعرة والماتريديّة، لكنَّها لا تلزم أهل السُّنَّة والجماعة.

وسبق بيانُ عقيدة الدامغانيِّ، وأنَّه يدينُ بمذهب المعتزلة، وقد مرَّ معنا مذهبُ المعتزلة في كلام الله، وأنَّهم يقولون أنَّ كلامَ الله مخلوقٌ، خلقه الله منفصلًا عنه، ولم يكن المعتزلة أوَّلَ مَن أحدث هذا القولَ بل ابتدعه رجلٌ يُسمَّى الجعدَ بنَ درهم، وتبعه على ذلك الجهمُ بنُ صفوان، ثمَّ تلقفتْه عنهم المعتزلة (ابن تيمية، (د. ت)، ٢/٣٢١).

وليس هناك فرقٌ كبيرٌ بين اعتقاد الجهميّة والمعتزلة في كلام الله، فالجهميَّةُ يقولون إنَّ الله تعالى يتكلَّم مجازًا، والمعتزلة يقولون إنَّه متكلِّمٌ حقيقةً على معنى خلْق الكلام، وجميعُهم يعتقدون بحدوث كلامه تعالى (ابن تيمية، (د. ت)، ١/٣١٨).

ومسألة كلام الله عند المعتزلة هي مبنيَّةٌ على مذهبهم في نفي الصفات عن الله عزَّ وجلَّ اعتقادًا منهم أنَّ إثبات ذاتٍ قديمة، وصفاتٍ أزليَّةٍ غير الذات يؤدِّي إلى تعدّد القدماء، فمن أثبتَ كلام الله صفةً أزليَّةً قديمةً قائمةً بذاته تعالى فقد أثبت شريكًا مع الله يشاركه في القِدَمِ الذي هو أخصُّ صفاته عندهم.

لذلك قالوا: بأنَّ كلام الله تعالى محدثٌ مخلوقٌ، يخلقه الله في جسمٍ من الأجسام، والقرآن من كلامه تعالى فهو محدث مخلوق.

وقول الدامغانيّ: "ولا يظهر لهم في ذلك دليلٌ بحالٍ"، هذا الكلام من الدامغانيِّ يدلُّ على جرأتِه وجزمه فيما يراه حقًّا، والإثبات والنفي دون نظرٍ وتمحيصٍ، فكتبُ أهل السُّنَّةِ والجماعة المتعلِّقة بمجمل اعتقادهم في الصفات، ومنها إثباتُهم لصفة الكلام وتقريرهم لها، وذكر الأدلَّة عليها كثيرةٌ جدًّا، وهذا لا يعفي الدامغانيَّ من العلم بها خاصَّةً وأنَّه متأخِّرٌ، وهو يدلّ على جهله بمؤلَّفاتهم وقلَّة اطّلاعه، فمن هذه المصنَّفات: خلْقُ أفعال العباد للبخاري، ونقض الدارمي على المريسي، والردُّ على الجهمية للدارمي، والإبانة الكبرى لابن بطة، وشرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي، والشريعة للآجري، فضلًا عن الكتب المصنَّفة في الردِّ على المعتزلة خاصَّةً كتاب الانتصار في الردِّ على القدريّة المعتزلة الأشرار، لابن أبي الخير العمراني، وغيرها، بينوا فيها الأدلَّة النقليَّةَ والعقليَّةَ على إثبات صفة الكلام لله تعالى، وأنَّه غير مخلوق.

ولم يذكر الدامغانيُّ في كلامه المتقدِّم إلَّا دليلًا عقليًّا واحدًا، وهو أنَّ الصفة لا تُفارق الموصوف، وتَرَكَ سائر الأدلَّة الأخرى النقليّة والعقليّة.

والدامغانيُّ بقوله ذلك يردُّ على كلِّ مَن خالف المعتزلة في قولهم بخلْق القرآن، ويعني هنا بالقديم أي غير المخلوق، وهذا مبنيٌّ على أصل المعتزلة في نفي الصفات بحجَّةِ استلزامها تعدُّد القدماء، فيجوز عندهم وجودُ ذاتٍ مجرَّدةٍ عن أيِّ صفة، وبنوا على ذلك مسألةَ أنَّ صفات الله غير الله.

وهذ الأصل ظاهرُ البطلان: "لأنَّ صفة الإله لا يجب أن تكون إلهًا، كما أنَّ صفة النبيِّ لا يجب أن تكون نبيًّا، وإنْ كانت صفةُ النبيّ المحدَثِ موافقةً له في الحدوث لم يلزم أنْ تكون نبيًّا مثله، فكذلك صفةُ الربِّ اللازمة له إذا كانت قديمةً بِقِدَمِه لم يلزم أن تكون إلهًا" (ابن تيمية، (د. ت)، ٢/ ٢٣٠).

وإنْ قيل: إنَّ الصفة قديمةٌ أو واجبةٌ، فليس المراد أنَّها قديمةٌ أو واجبةٌ على طريق الاستقلال، لأنَّ الصفة لا يمكن أنْ تقوم بنفسها وتستقلّ بذاتها، ولكنَّ المرادَ أنَّها قديمةٌ وواجبةٌ بِقِدَمِ الموصوف ووجوبه، هذا إنْ أُريد بالواجب ما لا فاعلَ له، وأُريد بالقديم ما لا أوَّلَ له، وهذا الإطلاقُ حقٌّ لا محذورَ فيه (ابن تيمية، (د. ت)، ٢/ ٢٣١).

"وحقيقةُ الأمر أنَّ القديمَ الواجب بنفسه هو الذات المستلزمة لصفات الكمال، وأمَّا ذاتٌ مجرَّدةٌ عن هذه الصفات، أو صفاتٌ مجرَّدةٌ عنها فلا وجودَ لها، فضلًا عن أن تكون واجبةً بنفسها أو قديمةً" (ابن تيمية، ١٤١١، ٥/ ٤٦).

فالمعتزلةُ –ومنهم الدامغانيُّ– يرون أنَّ الله عزَّ وجلَّ قديمٌ بدون صفاته، وما عدا ذلك فهو مخلوقٌ بائنٌ عنه. فهم يعتقدون أنَّ أهل السُّنَّة عندما يقولون: إنَّ القرآن غير مخلوق؛ فمرادُهم أنَّه قديمٌ لازمٌ لذات الله، ولا يتعلّق بمشيئته وقدرته.

وهذا غيرُ صحيحٍ عنهم، فهم يقولون: إنَّ القرآن ليس بمخلوقٍ منفصلٍ عن الله عزَّ وجلَّ، وليس بقديم العين، وإن كان نوعه قديمًا؛ وقد يُقال في الشيء: (إنَّه قديم)، بمعنى: أنَّه لم يزل شيئًا بعد شيءٍ. وقد يقال: (قديم) بمعنى: أنَّه موجودٌ بعينه في الأزل (ابن تيمية، ١٤٠٦، ٢/ ٨٦– ٨٧).

وكلام الله صفةٌ من صفاته، وصفاتُه كلُّها تتبع ذاتَه، وهي غيرُ مخلوقةٍ، ويدلُّ على ذلك، قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ففصَلَ بين الخلْق: وهو كلُّ موجودٍ سواه، وبين الأمر: وهو كلامه (ابن حنبل، ١٤١١، ٢٢).

وقول الدامغاني "أنَّ المعلوم أنَّ الصفة لله سبحانه كونه متكلِّمًا لا كلامه".

يقصد بأنَّه متكلِّمٌ أنَّه فَعَلَ الكلام على سبيل الخلْق منفصلًا عنه تعالى، "فالمعنيُّ بكونه متكلِّمًا: خلْقُه لهذه الأحرف والأصوات في جسم" (ابن حمزة، ١٤٠٨، ٧٧).

"ففسَّروا المتكلِّم في اللغة بمعنًى لا يُعرف في لغة العرب ولا غيرهم، لا حقيقةً ولا مجازًا" (ابن تيمية، (د.ت)، ١٢/٢٩-٣٠).

فإنَّ الكلام في لغة العرب: هو ما دلَّ على نطقٍ مفهمٍ، تقول: كلمته، أكلمه تكليمًا، وهو كليمي، إذا كلمك أو كلمته (ابن فارس، ١٣٩٩، ٥/١٣١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيميّة: "وعامَّة ما يُوجد في الكتاب والسُّنَّة وكلام السلف والأئمة، بل وسائر الأمم عربِهم وعجمِهم من لفظِ: الكلام، والقول، وهذا كلام فلان، أو كلام فلان، فإنَّه عند إطلاقه يتناول اللفظ والمعنى جميعًا، لشموله لهما" (ابن تيمية، (د. ت)، ١٢/٤٥٦-٤٥٧).

والمتكلِّم: اسمُ فاعلٍ من التكلّم، وهو مِن قامت به صفة الله، فبها صار متكلما، لا من أوجده.

وقول الدامغاني "أنَّ وصفَه بكلامه كوصفه بفعله؛ لأنَّ قولَه قد تعدَّى إلينا كما تعدَّى فعله، وفعله محدث بالإجماع كرحمته وغضبه ورضاه وعفوه وإيجاده لسائر الموجودات، فهكذا يجب أن يكون قوله محدثًا له تعالى" (الدامغاني، ٢٠٠٨، ٤٧).

هذه الشبهة مبنيَّةٌ على مقدِّمتين: إحداهما صحيحةٌ، والأخرى فاسدةٌ.

الصحيحة قوله: وصفه بكلامه كوصفه بفعله.

والفاسدة قوله: وفعله محدَثٌ بالإجماع: كرحمته، وغضبه، ورضاه، وعفوه، وإيجاده لسائر الموجودات.

والنتيجة: فهكذا يجب أن يكون قولُه محدثًا له تعالى.

فهذه نتيجةٌ فاسدةٌ؛ لأنَّ إحدى المقدِّمتين فاسدةٌ، لأنَّها مبنيَّةٌ على أنَّ الفعل هو المفعول، فما كان ظاهرُه أنَّه صفةٌ لله فهو مفعولٌ له فيكون مخلوقًا. والصحيحُ: أنَّ الفعل غيرُ المفعول، وأنَّ فعلَه تعالى غيرُ مخلوق، ووصفُه تعالى بكلامه كوصفه بفعله، فيكون كلامُه غيرَ مخلوقٍ، كما أنَّ فعله غير مخلوق.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأكثر المعتزلة على أنَّ فعل الربِّ تعالى لا يكون إلَّا بمعنى مفعوله، مع أنَّهم يفرقون في العبد بين الفعل والمفعول" (ابن تيمية، (د. ت)، ١٢/٢١١).

والقول الحقُّ أنَّ الخلْقَ غيرُ المخلوق، والفعلُ غيرُ المفعول وهذا قولُ عامّة أهل العلم، كما ذكر الإمام البخاري: "قال أهل العلم: التخليق فعل الله، وأفاعيلنا مخلوقة لقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٣-١٤]، يعني السرّ والجهر من القول، ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق" (البخاري، (د.ت)، ١١٣).

وهذا الردُّ من الدامغانيّ يختصُّ به أهل السُّنَّة والجماعة دون الكلابيّة. والأشاعرة ممَّن ينفي الصفات الاختياريّة، ولا يفرق بين الفعل والمفعول.

وقول الدامغاني: "وفعلُه محدثٌ بالإجماع: كرحمته وغضبه..".

هذا النصُّ من الدامغانيّ يدلُّ على جرأته في حكاية الإجماع على غير وجهه، فهذا الإجماعُ الذي ذكره مبنيٌّ على ماذا؟ ومَن نقل الإجماع؟

وهذا مِن سمات منهج المتكلّمين كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان منهجهم: "فهؤلاء تجد عمدَتَهم في كثيرٍ من الأمور المهمّة في الدين إنّما هو على ما يظنونه من الإجماع، وهم لا يعرفون في ذلك أقوال السلف البتّة، أو عرفوا بعضها ولم يعرفوا سائرها، فتارةً يحكون الإجماعَ ولا يعلمون إلَّا قولَهم وقولَ مَن ينازعهم من الطوائف المتأخّرين، طائفةٍ أو طائفتين أو ثلاث، وتارةً عرفوا أقوال بعض السلف.

والأوَّلُ كثيرٌ في أصول الدين وفروعه، كما تجد كتب أهل الكلام مشحونةً بذلك، يحكون إجماعًا ونزاعًا ولا يعرفون ما قال السلف في ذلك البتّة؛ بل قد يكون قول السلف خارجًا عن أقوالهم، كما تجد ذلك في مسائل أقوال الله وأفعاله وصفاته؛ مثل: مسألة القرآن، والرؤية، والقدر، وغير ذلك" (ابن تيمية، (د. ت)، ١٣/٢٥).

"أنَّ الأُمَّةَ أجمعتْ أنَّ القرآن الكريم قد نزل على محمَّدٍ صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأنَّه المتلوُّ بالألسنة، المكتوبُ في المصاحف، والقائلُ بأنَّه قديمٌ يلزمه ألَّا يقول بنزوله؛ لأنَّ القديمَ لا يُوصف بالنزول ولا بالزوال ولا بالانتقال من مكانٍ إلى مكانٍ.

ومَن زعم أنَّه لم يَنزل فقد ردَّ الصريحَ الذي جاء به محمَّدٌ صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وما أراه بسالمٍ عن الخروج من الدين" (الدامغاني، ٢٠٠٨، ٤٨).

يريد الدامغانيُّ من هذا الكلام أنْ يبيِّن أنَّه ما دمتم تقولون إنَّ القرآن منزلٌ ومكتوبٌ ومتلوٌّ، فهو حادثٌ يعني مخلوق.

وهذا الردُّ منه متوجِّهٌ لأهل السُّنَّة والجماعة، وهذه الأوصافُ التي ذكرها للقرآن لا تُخرجه عن كونه صفةً لله، لأنَّ أهل السُّنَّة يفرِّقون بين فعل العبد وبين صفة الله، فتلاوةُ العبد غيرُ المتلوّ، وكتابتُه غيرُ المكتوب وهكذا، فالقرآنُ صفةٌ لله على أيِّ وجهٍ كان، وهو جاء على هذه الأوجه من التلاوة والكتابة والتنزيل على جهة البلاغ، فلا يخرجه ذلك عن كونه صفةً لله تعالى.

أيضًا أهل السُّنَّة والجماعة قد يُطلقون على القرآن أنَّه مُحدثٌ ليس بمعنى أنَّه مخلوقٌ، وإنَّما محدثٌ بمعنى متجدِّدٌ، كما استدلَّ البخاري رحمه الله في صحيحه قال: باب قول الله تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ٢٩﴾ [الرحمن: ٢٩]، ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ١﴾ [الطلاق: ١]، وأنَّ حدثه لا يشبه حدثَ المخلوقين؛ لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١].

وقال ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ يُحدث من أمره ما يشاء، وإنَّ ممَّا أَحْدَثَ أن لا تكلَّموا في الصلاة» (البخاري، ١٤٢٢هـ، ٩/١٥٢).

"يريد بهذا بيانَ أنَّ الله تعالى يحدث ما يريد إحداثه في أيِّ وقتٍ أراد أراد، وأنَّ إحداثه ذلك من أفعاله التي هي أوصافٌ له، فيُحدث الأمرَ من أمره تعالى والكلام، ويُطلق عليه أنَّه حَدَثٌ، ومحدثٌ؛ لأنَّه وُجد بعد ما قبله، ويُسمَّى كلامه حديثًا، ويُطلق عليه أنَّه حادثٌ، ومحدثٌ بمعنى الجديد الذي تكلّم به بعد كتبه السابقة له، ولهذا قال: وأنَّ حدَثَه لا يُشبه حَدَثَ المخلوقين. فمن ذلك كلامُه، ومخاطبته لمن يريد أنْ يخاطبه مِن خلقه، وأمره لمن يأمره، ونهيه وإجابته لمن يدعوه..." (الغنيمان، ١٤٢٤، ٢/٧٦٨).

وقول الدامغاني "أنَّ المعلوم عند جميع الناس أنَّ الكلام غيرُ المتكلِّم، ومِن حقِّ الغيريَّة أنْ تخالف غيرَها في الصفة والحكم، فيجب أنْ يكون كلامُه محدثًا، أوجده تعالى كما أوجد سائر المخلوقات، وأنزله سبحانه على محمّدٍ صلى الله عليه وعلى آله وسلم نجومًا منجَّمةً على حسب المصالح، كما هو من المعلوم عند الأمة".

مراده بهذا الوجه انفصالُ صفة الكلام عن الله ومباينتها عنه، وهذا أدَّى به إلى نفي الصفة عن الله.

وقوله: "الكلام غير المتكلّم" غيرُ صحيح، فالصوابُ أنَّ الكلام صفةُ المتكلِّم، وكلامُ الله ليس منفصلًا عنه تعالى.

ولفظُ الغير من الألفاظ المجملة، وقد امتنع السلف رضوان الله عليهم من إطلاقها على الصفة نفيًا وإثباتًا، لما في ذلك من الإجمال والتلبيس، فالواجب أنْ يستفصل عن هذا اللفظ المجمل إنْ أراد بالغير ما باين الموصوف فالصفةُ لا تباينه، فليست غيره، وإنْ أراد بالغير ما يمكن فهم الموصوف على سبيل الإجمال، وإن لم يكن هو فهو غيرٌ بهذا الاعتبار (ابن تيمية، (د. ت)، ١٣/٣٣٦-٣٣٧).

وقد سُئِل شيخ الإسلام ابن تيمية عمَّن يقول الكلامُ غيرُ المتكلّم، والقولُ غير القائل ونحوه، فقال:

"من قال: إنَّ الْكَلَامَ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْقَوْلَ غَيْرُ الْقَائِلِ، وَأَرَادَ أَنَّهُ مُبَايِنٌ لَهُ وَمُنْفَصِلٌ عَنْهُ؛ فَهَذَا خَطَأٌ وَضَلَالٌ، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الله لَا يَقُومُ بِهِ صِفَةٌ مِنْ الصِّفَاتِ لَا الْقُرْآنُ وَلَا غَيْرُه، وَيُوهِمُونَ النَّاسَ بِقَوْلِهِمْ: (الْعِلْمُ غَيْرُ الْعَالِمِ، وَالْقُدْرَةُ غَيْرُ الْقَادِرِ، وَالْكَلَامُ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ)، ثُمَّ يَقُولُونَ: (وَمَا كَانَ غَيْرَ اللهِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ)، وَهَذَا تَلْبِيسٌ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ لَفْظَ (الْغَيْرِ) يُرَادُ بِهِ مَا يَجُوزُ مُبَايَنَتُهُ لِلْآخَرِ وَمُفَارَقَتُهُ لَهُ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: عِلْمُ اللَّهِ غَيْرُهُ، وَلَا يُقَالُ: إنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الْعَشَرَةِ غَيْرُهَا، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ، وَقَدْ يُرَادُ بِلَفْظِ (الْغَيْرِ) مَا لَيْسَ هُوَ الْآخَرَ. وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الصِّفَةُ غَيْرَ الْمَوْصُوفِ، لَكِنْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى لَا يَكُونُ مَا هُوَ غَيْرُ ذَاتِ الله الْمَوْصُوفَةِ بِصِفَاتِهِ مَخْلُوقًا؛ لِأَنَّ صِفَاتِهِ لَيْسَتْ هِيَ الذَّاتَ؛ لَكِنْ قَائِمَةٌ بِالذَّاتِ وَالله سبحانه وتعالى هُوَ الذَّاتُ الْمُقَدَّسَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِصِفَاتِ كَمَالِهِ، وَلَيْسَ الِاسْمُ اسْمًا



لِذَاتٍ لَا صِفَاتِ لَهَا؛ بَلْ يَمْتَنِعُ وُجُودُ ذَاتٍ لَا صِفَاتِ لَهَا. وَالصَّوَابُ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يُقَالَ: الْكَلَامُ صِفَةُ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْقَوْلُ صِفَةُ الْقَائِلِ، وَكَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بائِنًا مِنْهُ؛ بَلْ أَسْمَعَهُ لِجِبْرِيلَ وَنَزَلَ بِهِ عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ فَارَقَ ذَاتَه وَانْتَقَلَ إِلَى غَيْرِهِ. بَلْ يُقَالُ كَمَا قَالَ السَّلَفُ: إِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ. فَقَوْلُهُمْ: (مِنْهُ بَدَأَ) رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْمَخْلُوقِ ابْتَدَأَ. فَبَيَّنُوا أَنَّ الله هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ (مِنْهُ بَدَأَ) لَا مِنْ بَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ، (وَإِلَيْهِ يَعُودُ) أَيْ فَلَا يَبْقَى فِي الصُّدُورِ مِنْهُ آيَةٌ وَلَا فِي الْمَصَاحِفِ حَرْفٌ، وَأَمَّا الْقُرْآنُ فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ. فَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي هُوَ كَلَامُ الله غَيْرُ الله فَخَطَؤُهُ وَتَلْبِيسُهُ كَخَطَأِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكَلَامَ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ: (إِنَّ كَلَامَ الله لَهُ مَقْرُوءٌ غَيْرُ الْقُرْآنِ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ) فَخَطَؤُهُ ظَاهِرٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ: (إِنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي يَقْرَؤُهُ الْمُسْلِمُونَ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ الَّذِي يَقْرَؤُهُ الْمُسْلِمُونَ) فَقَدْ أَخْطَأَ" (ابن تيمية، (د. ت)، ١٢/٥٦٠-٥٦١).

وقول الدامغاني "أنَّ المعلوم أنَّ جميع الموجودات لا تخلو من خالقٍ أو مخلوقٍ، فالخالقُ هو الله عزَّ وجلَّ، والمخلوقُ جميع الأشياء ما عداه جلَّ وعلا، لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] (الدامغاني، ٢٠٠٨، ٤٨٣).

وهذا القول منه مبنيٌّ على إنكاره لصفات الأفعال، ومنها صفة الكلام، وعدمُ قيامها بذات الله تعالى، وأنَّها حادثةٌ، وما كان حادثًا فهو مخلوق.

والآية التي استُدِلّ بها على خلْق القرآن وهو من ضمن كلامه تعالى، لا يدخل فيها ذات الله وصفاته ومنها كلامه.

وأهل السُّنَّة والجماعة لا يخالفون بأنَّ معنى الآية: أنَّ كل شيء غير الله مخلوق، وأنَّ كلَّ موجودٍ سوى الله فهو مخلوقٌ، فيدخل في هذا العموم أفعالُ العباد، ولا يدخل في العموم الخالق عزَّ وجلَّ وصفاته، إنّما يخالفونهم في أنَّ صفات الله ليست مخلوقةً، لأنَّها ليست غير الله، فهو سبحانه وتعالى الموصوفُ بصفات الكمال، وصفاته ملازمةٌ لذاته المقدَّسة، لا يتصوّر انفصال صفاته عنه تعالى(ابن أبي العز، ١٤٤٢، ١/٢٦٢).

وأما قول الدامغاني "أنَّ الله سبحانه وصفه بأنَّه مخلوقٌ، وبأنَّ له قبل، وبأنَّه محدثٌ، وبأنَّه منزلٌ، وبأنَّ هذا المخلوق المحدث المنزل هو كلامه جلَّ وعلا، فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: معناه: خلقناه، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]؛ لأنّ الجعل ينقسم، وفسَّره هنا بمعنى الخلق، وقال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، والمحدث ضدّ القديم، قال تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود: ١٧]،

وكلُّ ما كان له قبل فهو محدثٌ، وهو -أي القرآن- مشحونٌ بأنَّه منزلٌ، وبأنَّه كلامُ الله تعالى كما قال جلَّ وعلا: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فسمَّى هذا الذي يسمعه الناس كلام الله" (الدامغاني، ٢٠٠٨، ٤٨).

فهنا يواصل الدامغانيُّ في هذا الوجه تقريرَه أنَّ القرآن مخلوقٌ مستدلًّا بعددٍ من الآيات، ويدَّعي أنَّها وصفتِ القرآن بأنَّه مخلوقٌ.

ويُردُّ عليه بأنَّ ما ذكره لا يدلُّ على معتقده؛ لأنَّ القرآن مِن كلام الله، وكلام الله صفةٌ من صفاته، وصفاتُه لا تفارقُ ذاتَه، ولا يُعقل وجودُ ذاتٍ بلا صفاتٍ.

وأمَّا استدلاله بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] على أنَّ القرآن مخلوقٌ.

فيجاب عنه: أنَّ (جعل) لا تكون بمعنى خَلَق إلَّا إذا تعدَّت إلى مفعولٍ واحدٍ، مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، أمَّا إذا تعدَّت إلى أكثر من مفعولٍ فلا تأتي بمعنى خَلَق (ابن أبي العز، ١٤٤٢، ١/٢٦٢)، بل يكون لها معانٍ أخرى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، فـ (جعل) هنا لها معانٍ عدّة منها: صيّرنا، أو قلنا، أو أنزلنا، أو بلغنا (ابن منظور، ١٤١٤، ١١/١١٠-١١١).

وعليه فلا يكون معنى (جعل) في هذه الآية بمعنى خَلَقَ؛ لتنوُّع المعنى في مادّة (جعل).

أيضًا وتفسير الجعل بالخلْق يلزمه في كلِّ دليلٍ ذُكِر فيه هذا اللفظُ، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الذاريات: ٥١]، ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]، فمن فسَّرها بخلقتم الله فهو كافرٌ حلالُ الدم (الكناني، ١٤٢٣، ٦٤).

وأمَّا دعواه أنَّ ابن عباس فسَّر الجعْلَ في الآية بالخلْق في قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، فغير صحيح، وزعمٌ باطلٌ، فلم يُنقل عنه رضي الله عنه تفسيرُه لـ (جعل) في هذه الآية بـ (خلق)، ولا غيره من علماء السلف.

يقول الإمام السمعاني عند تفسيره لهذه الآية: "﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ﴾ [الزخرف: ٣] قَالَ السدي: أنزلْنَاهُ. وَقَالَ مُجَاهِد: قُلْنَاهُ. وَعَن بَعضهم: بَيّنَّاهُ، قَالَه سُفْيَان الثَّوْريّ. واسْتدلَّ بِهَذَا من زعم أَن الْقُرْآن مَخْلُوق، وَذكر أَنَّ الْجعل بِمَعْنى الْخلق بِدَلِيل قَوْله تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [الزخرف: ١٠] أَي: خلق لكم، وَعِنْدنَا هَذَا التَّعَلُّق بَاطِلٌ، وَالْقُرْآن كَلَامُ الله غيرُ مخلوقٍ، وَعَلَيهِ إِجْمَاعُ أهل السّنة، وَزَعَمُوا أَنَّ من قَالَ: إِنَّه مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِر؛ لِأَنَّ فِيهِ نفيَ كَلَام الله تَعَالَى، وَقد بَيّنَّا وَجه الْآيَة عِنْد السّلف وَمَن يُعْتَمد فِي تَفْسِيره.

وَقد ورد الْجعل فِي الْقُرْآن لَا بِمَعْنى الْخلق، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ﴾ [الزخرف: ١٩] وَمَعْنَاهُ: أَنَّهم وصفوهم بالأنوثة، وَلَيْسَ الْمَعْنى أَنَّهم خلقوهم" (ابن تيمية، (د.ت)، ١٦/٣٨٦).

وأمَّا استدلال الدامغانيّ بقوله تعالى: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢] على خلْق القرآن فهو خاطئٌ، ولا يصحُّ أنْ يكون معنى الحدوث هو الخلق؛ فإنَّ الحدوث في لغة العرب معناه التجدُّد، فيسمّون ما تجدَّد حادثًا، وما تقدَّم على غيره قديمًا (ابن فارس، ١٣٩٩، ٢/٣٦).

وهذه الآية من الحجج على الدامغانيّ بأنَّ القرآن ليس بمخلوق؛ لأنَّ "الذكر منه محدثٌ ومنه ما ليس بمحدثٍ؛ لأنَّ النكرة إذا وُصفت مُيِّز بها بين الموصوف وغيره، كما لو قال: ما يأتيني من رجلٍ مسلمٍ إلَّا أكرمته، وما آكل إلَّا طعامًا حلالًا، ونحو ذلك، ويعلم أنَّ المحدث في الآية ليس هو المخلوق الذي يقوله الجهمي، ولكنّه الذي أنزل جديدًا؛ فإنَّ الله كان ينزل القرآن شيئًا بعد شيءٍ، فالمنزلُ أوَّلًا هو قديمٌ بالنسبة إلى المنزل آخرًا، وكلُّ ما تقدَّم على غيره فهو قديمٌ في لغة العرب، كما قال: ﴿كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ٣٩﴾ [يس: ٣٩]، وقال: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ ٱلۡقَدِيمِ ٩٥﴾ [يوسف: ٩٥] (ابن تيمية، (د.ت)، ١٢/٥٢٢).

وأمَّا ما ذكره الدامغانيُّ بأنَّه ورد في آياتٍ عدَّةٍ من إثبات نزول القرآن، وهذا ممَّا يدلّ على أنَّه مخلوقٌ محدثٌ فيُجاب عنه: أنَّ النزول جاء في القرآن على أنواع ثلاثة:

١- نزولٌ مقيّدٌ بأنَّه من الله تعالى ولم يرد إلَّا في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿حمٓ ١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٢﴾ [غافر: ١-٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وغيرها من الآيات التي قيد بها النزول، وأنَّه من الله وأراد به القرآن.

٢- نزولٌ مقيّدٌ بأنَّه من السماء كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَۢ﴾ [المؤمنون: ١٨].

٣- نزولٌ مطلقٌ: كإنزال الحديد، والأنعام، والسكينة، والنعاس، وغيرها.

وهذا ممّا يدلّ على الفرق بينهما، فما خصّ به القرآن بأنَّه من الله دليلٌ على أنَّه صفةٌ من صفاته تعالى، وأنَّه منزلٌ غير مخلوق، لأنَّ الصفة لا تقوم بنفسها، ولم تُضف لعينٍ مخلوقةٍ تقوم بها، فكانت صفةُ لله عزَّ وجلَّ، بخلاف تلك المنزلات من الحديد والماء والأنعام وغيرها، فإنَّها أعيانٌ قائمةٌ بنفسها، ولم تُضف إلى الله تعالى، فكانت مخلوقةً (ابن تيمية، (د. ت)، ١٢/١١٨-١٢٠)، (ابن أبي العز، ١٤٤٢، ١/٢٧٤-٢٧٥).

وأما قول الدامغاني: "أنَّ الأُمَّة اتَّفقت على أنَّ الإنسان هو المُوجِد لكلامه، وأنَّه يُوصف بذلك لا أنَّه يُوصف بأنَّه وجد معه كما وجدت سائر أعضائه، فيجب أنْ يُوصف الله تعالى بأنَّه الموجد لكلامه" (الدامغاني، ٢٠٠٨، ٤٧).

فما ذكره من الإجماع بقوله: "الأمّة اتّفقت" فهو باطلٌ قطعًا، وقد تقدَّم أنَّ ذلك من سمات منهج المتكلّمين، وأنَّهم يحكون دائمًا الإجماعَ من دون تحقّقٍ، وعلى غير وجهه، وينقلونه باتّفاقِ طائفتهم.

وقوله مبنيٌّ على مذهبه في القدر، بأنَّ الله ليس خالقًا لأفعال العباد، ويحكي اتّفاق المعتزلة على أنَّ العبد يَخْلُقُ فعله، ومنه الكلام فهو الموجد له، وينفون عن الله خلْق أفعال العباد، وهذا خلافُ الحقِّ الذي تؤيِّدُه نصوصُ الكتاب والسُّنَّة، فالله خالقُ العباد وخالق أفعالهم، وهي تُنسب له تعالى خلقًا وإيجادًا، وتنسب إلى العباد فعلًا واكتسابًا. فالعبدُ يفعل أفعاله حقيقةً، والله خالقه وخالق أفعاله.

وقوله أيضًا مبنيٌّ على عدم التفريق بين الفعل والمفعول، فمعنى كلامه أنَّ الفعل هو المفعول، وأنَّ الانسان ما دام له كلامٌ فهو خالقٌ لهذا الكلام. فالإنسانُ إذا قامت به صفةٌ فهو يخلقها، فالإنسان يخلق صفاته، فإذن الله عزَّ وجلَّ يخلق ما يصدر عنه، ففعله مخلوقٌ كما أنَّ فعل الإنسان مخلوق، فيجعل الكلام من مفعولات الله لا من أفعاله.

وقد تقدَّم إبطالُ هذا الأصل (الدامغاني، ٢٠٠٨، ١٤)، ويمكن أنْ يُضاف إليه ما ذكره الإمام البخاري في صحيحه بقوله: "باب ما جاء في تخليق السماوات والأرض، وغيرهما من الخلائق، وهو فعل الربّ وأمره، فالربُّ بصفاته وفعله وأمره وكلامه، وهو الخالق، هو المكوّن غيرُ مخلوقٍ، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه، فهو مفعولٌ مخلوقٌ مكوَّنٌ" (البخاري، ١٤٢٢هـ، ٩/١٣٤).

وقوله: "فالربُّ بصفاته وفعله وأمره وكلامه": يعني أنَّ صفاته وأمره وفعله، وكلامه؛ داخلٌ في مسمَّى اسم الربِّ تعالى، لا يكون شيءٌ منها غيرَه؛ لأنَّ صفة الشيء تقوم به، وفعله يقوم به لا بغيره، وكذا أمره وكلامه.

وقوله: "وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعولٌ مخلوقٌ مكوّنٌ"، يعني: أنَّ الفعل غيرُ المفعول، فالفعلُ من صفات الفاعل يقوم به، والمفعول هو ما وجد بالفعل، فهو مفعولٌ له محدثٌ بعد أن لم يكن، بخلاف الفعل فإنَّه قائمٌ بالفاعل، فهو صفته، فالمفعول مخلوقٌ، مكوَّن - بفتح الواو المشددة - بعد أنْ لم يكن.

ومراد البخاري رحمه الله الردُّ على مَن لم يفرِّق بين الفعل والمفعول" (الدامغاني، ٢٠٠٨، ٤٩).

وقول الدامغاني: "يجب أنْ يوصف الله بأنَّه الموجد لكلامه" غيرُ صحيحٍ، فالله تعالى موجودٌ بصفاته، ولا يقال أنَّه أوجد صفاته، فالصفاتُ ملازمةٌ للذات لا تنفكُّ عنها.

وقول الدامغاني: "أنَّ السُّنَّة النبويّة قد وصفته بأنَّه مخلوقٌ، كما روي في الصحيح: «كان الله ولا شيءَ، ثمَّ خَلَقَ الذِّكْرَ»، قيل: أنَّ أوَّلَ ما خلق الله تعالى قولَه ﴿كُن فَيَكُونُ﴿١١٧﴾﴾ [البقرة: ١١٧]، [النحل: ٤٠]، [يس: ٨٢]" (الدامغاني، ٢٠٠٨، ٤٩).

فهنا يستدلّ الدامغاني على أنَّ القرآن مخلوقٌ بدليلٍ من السنّة غيرُ صحيح، فهذا الحديث الذي ذكره بهذه العبارة لم يصحَّ إسنادُه، وإنَّما الذي صحَّ هو ما جاء عند البخاري بهذه العبارة: «كان الله ولم يكن شيءٌ قبله، وكان عرشه على الماء، ثمَّ خلق السماوات والأرض وكتب في الذكر كلَّ شيء» (البخاري، ١٤٢٢هـ، ٩/١٢٤).

والعبارة التي ذكرها الدامغانيُّ لم تصحَّ كما قال الإمام ابن بطة: أنَّها من رواية: "محمد بن عبيد، عن الأعمش، عن شداد، عن صفوان بن محرز، عن عمران بن الحصين قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كان الله قبل أن يَخْلُقَ الذكْرَ، ثمَّ خَلَقَ الذِّكْرَ، فكتب فيه كلَّ شيء». فقالت الجهمية: إنَّ القرآن هو الذكر، والله خلق الذكْر.

فأمَّا ما احتجُّوا به من هذا الحديث فإنَّ أهل العلم وحفَّاظ الحديث ذكروا أنَّ هذا وَهِمَ فيه محمد بن عبيد، وخالف فيه أصحاب الأعمش، وكلُّ مَن رواه عنه؛ وبذلك احتجَّ أحمد بن حنبل رحمه الله، فقال: رواه بعده جملةٌ من الثقات، فلم يقولوا خَلَقَ الذِّكْرَ، ولكن قالوا: كَتَبَ في الذِّكْرِ. والذِّكْرُ هاهنا غير القرآن، ولكن قلوب الجهمية في أكنَّةٍ وعلى أبصارهم غشاوة، فلا يعرفون من الكتاب إلَّا ما تشابه، ولا يقبلون من الحديث إلَّا ما ضعف وأشكل، والذكْرُ هاهنا هو اللوح المحفوظ الذي فيه ذكْرُ كلِّ شيء" (العكبري، (د. ت)، ٦/١٩٣).

وقول الدامغاني "أنَّ الدليل قد ورد، والعلماء أجمعتْ أنَّ الحائض والجنب لا يحملان المصحف، ولوكان القرآنُ قديمًا لم ينزل إلينا، وجاز لهما مسُّ المصحف كما يجوز لهما مسُّ سائر الكتب وتلاوتها" (الدامغاني، ٢٠٠٨، ٥٠).

فهنا يردُّ على مَن يقول إنَّ القرآن نفسَه غيرُ مخلوقٍ، وعبَّر بكلمة قديم على معنى غير مخلوق. وقولُه مبنيٌّ على أنَّ القرآن هو كلامُ الله حقيقةً، وهذا ممَّا يتَّفق فيه أهل السُّنَّة والجماعة والمعتزلة، فيقول ما دام القرآنُ عندكم هو كلام الله حقيقةً، فوجودُه في المصحف يدلُّ على أنَّه مخلوقٌ. فهو يريد أنْ يلزم المخالف بأنَّ القرآن لو كان قديمًا (يعني غير مخلوق) لما نزل إلينا ولجاز مسُّ المصحف؛ لأنه لا يتضمن كلام الله تعالى على هذا القول.

وهذا الردُّ من الدامغاني متوجِّه لأهل السُّنَّة والجماعة دون الأشاعرة والكلابية؛ لأنَّ الأشاعرة والكلابية يقولون بأنَّ ما في المصحف ليس هو كلامَ الله على الحقيقة.

وأهل السُّنَّة والجماعة لا يلزمهم هذا اللازم الذي ذكره الدامغانيّ؛ لأنَّهم يفرِّقون بين صفة الله وفعل العبد، يفرّقون بين الكتابة والمكتوب، والقراءة والمقروء، والحفظ والمحفوظ، وليس معنى أنَّه متلوٌّ ومكتوبٌ ومقروءٌ أنَّه ليس صفةً لله عزَّ وجلَّ، بل هو صفةٌ لله على أيِّ وجهٍ كان.

وأما قول الدامغاني "أنَّ أكثر العلماء ذهب إلى أنَّ مَن حلف بالقرآن الكريم: لا يفعل كذا وكذا، لم يحنث إذا فعله، ولم تلزمه الكفّارة. وقد نصَّ منهم على ذلك الحنفيّة، وهو قولُ الشافعيّ في القديم، ولو كان صفةً قديمةً لله تعالى حنث الحالف بالإجماع، كما يحنث لو حلف بقدرة الله وسمعه وبصره وعلمه، ونحو ذلك من صفاته اللازمة لذاته".

يقال للدامغانيّ: بأنَّ أغلب العلماء لم يقولوا بذلك القول، وهذا كذبٌ وتجَنٍّ عليهم، بل مذهبُ جمهور العلماء أنَّ الحَلِفَ بالقرآن يمينٌ منعقدة، وهذا قول الأئمة الثلاثة: الشافعية والحنابلة والمالكية، وقد قال به ابن مسعودٍ والحسن وقتادة وعامّة أهل العلم، وهو قولٌ في مذهب الحنفية، وعليه الفتوى عند المتأخِّرين (ابن هبيرة، ٢٠٠٢، ٢/٣٦٧)، و(أسيوطي، ١٩٩٦، ٢/٢٥٩)، (ابن عابدين، ٢٠٠٠، ٣/٧١٣).

والقول الآخر عند الحنفيَّة: أنَّ الحلف بالقرآن ليس يمينًا، ولا تجب به الكفارة، وهو قول أبي حنيفة وبعضِ أصحابه، وابن حزم (السرخسي، ١٩٩٣، ٧/٢٤)، (ابن نجيم، (د.ت)، ٤/٣١١).

وعليه فإنَّ عامَّة الفقهاء على أنَّ الحَلِف بالقرآن يمينٌ منعقدةٌ، فيلزم من ذلك أنَّه ليس مخلوقًا، كما استدلَّ الإمامُ أحمد وغيره من الأئمة بحديث: «أعوذ بكلمات الله التامّات من شرِّ ما خلق»، على أنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ، قالوا: "والاستعاذة لا تكون بمخلوق" (مسلم، ١٩٥٥، ٤/٢٠٨١).

وهذا الوجه الذي ردَّ به الدامغانيُّ قد يلزم مَن لم يجعل القرآن صفةً لله على الحقيقة، بل جعلوه حكايةً أو عبارةً عن كلام الله كما هو مذهب الأشاعرة والماتريديّة.

الخاتمة:

الحمدُ لله وحدَه، والصلاةُ والسلامُ على مَن لا نبيَّ بعده. وبعد؛ فقد تمَّ البحثُ، وتوصَّلتُ إلى النتائج التالية:

١- أنَّ الدامغانيَّ متكلِّمٌ معتزليٌّ، نصر قول المعتزلة، وقرَّره ودافع عنه في رسالته الجوهرة الخالصة.

٢- أنَّ مِمَّا قرَّره من مذهب المعتزلة في رسالته (الجوهرة الخالصة) مذهبَهم في صفة الكلام، فقد دافع عنه وردَّ على مَن خالف مذهبهم من أهل السُّنَّة.

٣- أنَّ المقصود بأهل السُّنَّة عند الدامغانيّ: كلُّ مَن خالف المعتزلة في نفي الصفات، ومنها صفة الكلام، وهم: أهل الحديث، والكلابيّة، والأشاعرة.

٤- أنَّه في ردِّه ومناقشته لتلك الفرق بنى ردَّه على أصول، وأنَّ هذه الأصول قد تلزم بعضًا من تلك الفِرق دون بعضٍ، وقد بيَّنَّا ذلك في البحث.

التوصيات:

كتاب الدامغانيّ (الجوهرة الخالصة) مليءٌ بالمعتقدات المخالفة لمذهب أهل السُّنَّة والجماعة، وعليه أُوصي بنقد تلك المخالفات العقديّة، وبيانِ وجه الحقِّ فيها، والله أعلم.

وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو، (١٤٠٠هـ). **السنة**. المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي: بيروت.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، (١٤١١). **درء تعارض العقل والنقل**. تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، ط٢، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: المملكة العربية السعودية.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، (١٤٠٦هـ). **الصفدية**. المحقق: محمد رشاد سالم، ط٢، مكتبة ابن تيمية: مصر.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، (١٤١٦هـ). **الإيمان**. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط٥، مكتبة ابن تيمية: مصر.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، (١٤٢٥هـ). **شرح العقيدة الأصفهانية**. المحقق: محمد بن رياض الأحمد، ط١، المكتبة العصرية: بيروت.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، (د. ت). **مجموع الفتاوى**. اعتنى به: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء: المنصورة.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، (د. ت). **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**. تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الفضيلة: الرياض.

ابن حمزة، الإمام يحيى، (١٤٠٨هـ). **المعالم الدينية في العقائد الإلهية**. تحقيق: سيد مختار محمد أحمد، دار الفكر المعاصر: بيروت.

ابن حنبل، الإمام أحمد، (١٤١١هـ). **الرد على الجهمية**. تحقيق: أحمد بكير محمود، دار ابن قتيبة: دمشق.

ابن عابدين، محمد أمين، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م). **حاشية ردّ المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة**، دار الفكر للطباعة والنشر: بيروت، لبنان.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين، (١٤١٤هـ). **لسان العرب**. دار صادر: بيروت، لبنان.

ابن نجيم الحنفي، زين الدين، (د. ت). **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**. دار المعرفة: بيروت، لبنان.

الأسيوطي، شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م). **جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود**. حققها وخرج أحاديثها: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**. تحقيق: نعيم زرزور، ط١، المكتبة العصرية: بيروت.

الباباني البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم، (١٩٥١م). **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**. دار إحياء التراث العربي: بيروت، لبنان.

البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (١٤٢٢هـ). **صحيح البخاري**. تحقيق: جماعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية: مصر.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (د. ت). **خلق أفعال العباد**. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية: الرياض، السعودية.

البغدادي، عبد القاهر، (١٣٤٦هـ/١٩٢٨م). **أصول الدين**. دار صادر: بيروت، لبنان.

بن فارس بن زكريا، أبو الحسين أحمد، (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م). **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر: بيروت.

البيهقي، أبو سعيد المحسن بن محمد بن كرامة، (١٤٣٨هـ). **الرسالة في نصيحة العامة**. تحقيق: جمال الشامي.

الجوزية، ابن القيم، (د. ت). **مختصر الصواعق المرسلة**. اختصره: محمد الموصلي، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد أبو المعالي، (١٩٥٠). **الإرشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**. تحقيق: د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، السعادة: مصر.

الدارمي، عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد أبو سعيد، (١٩٩٥م). **الرد على الجهمية**. تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير: الكويت.

الدامغاني، شمس الدين عبد الصمد بن عبد الله، (٢٠٠٨م). **الجوهرة الخالصة عن الشوائب في العقائد المنقومة على جميع المذاهب**. تحقيق: عبد الله بن يحيى السريحي، ط١، بغداد، العراق.

الدمشقي، ابن أبي العز، (١٤٤٢هـ). **شرح العقيدة الطحاوية**. تحقيق: د. عبد الله التركي، وشعيب الأرنؤوط، ط٢. مؤسسة الرسالة: بيروت.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، (د. ت). **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**. المحقق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، (٢٠٠٢م). **الأعلام**. ط١٥، دار العلم للملايين: بيروت.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م). **المبسوط**. دار المعرفة: بيروت، لبنان.

السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار، (١٤١٨هـ/١٩٩٧م). **تفسير القرآن**. تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن: الرياض.

السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، (د. ت). **فتح القدير**. دار الفكر: بيروت

الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، (د. ت). **الملل والنحل**. مؤسسة الحلبي: مصر.

الشيباني، الوزير أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **اختلاف الأئمة العلماء**. دار النشر: دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، (د. ت). **الفصل في الملل والأهواء والنحل**. مكتبة الخانجي: القاهرة.

العسقلاني، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين، (د. ت). **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**. المحقق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث: مصر.

العُكْبَري، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان، المعروف بابن بَطَّة، (د. ت). الإبانة الكبرى لابن بطة، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع: الرياض.

الغنيمان، عبد الله، (١٤٢٨هـ). **شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**. ط٣، دار العاصمة: الرياض، السعودية.

كحالة، عمر رضا، (د. ت). **معجم المؤلفين**. مكتبة المثنى: بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي: بيروت، لبنان.



الكناني المكي، أبو الحسن عبد العزيز بن يحيى بن مسلم بن ميمون، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن**. تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقهي، ط٢، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (د. ت). **المعجم الوسيط**. دار الدعوة: مصر.

المحمود، عبد الرحمن بن صالح، (١٤١٥هـ). **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**. ط١، مكتبة الرشد: الرياض، السعودية.

النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، (١٣٧٤هـ/١٩٥٥م). **صحيح مسلم**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة.